

تقرير عن المؤتمر الاقليمي لمجلس الطاقة العالمي الخاص بأوروبا الغربية

أ . د . عبدالله عمار بلوط*

انعقد المؤتمر الاقليمي لمجلس الطاقة الخاص باوروبا الغربية برعاية مجلس الطاقة العالمي - الامانة الدائمة بلندن ، وتنظيم لجنة الطاقة الفرنسية في الفترة 12 - 13/03/1997 بمدينة ستراسبورج بفرنسا وذلك في اطار برنامج المؤتمرات الاقليمية التي قررها المجلس العالمي للطاقة اثر انعقاد مؤتمر الطاقة العالمي السادس عشر بطوكيو ، باليابان عام 1995 . كان شعار المؤتمر في صورة سؤال وهو :-
”هل ستواجه اوروبا الغربية نقصا في الطاقة ؟ المخاطر ؟ والاستراتيجيات ؟
شارك في هذا اللقاء اكثر من 250 من المختصين في مجال الطاقة من لجان الطاقة الوطنية الاعضاء في مؤتمر الطاقة العالمي ، ومن المؤسسات العاملة في مجال الطاقة باوروبا الغربية (من الدول العربية ، وبالإضافة الى ليبيا ، كانت هناك مشاركة من كل من مصر وتونس) .

لجنة الطاقة الفرنسية رحب في بدايتها بالحاضرين ثم تناول خلفية تنظيم هذا المؤتمر حيث اكد ان طرح السؤال ”هل ستواجه اوروبا الغربية نقصا في الطاقة ؟“ في هذه المرحلة بالذات يعتبره الكثيرون استفزازيا نوعا ما ، فخبراء الطاقة مجمعون على ان اوروبا الغربية تتمتع حاليا بوفرة من امدادات الطاقة على المستوى العالمي وربما حتى عام 2050 . واستطرد قائلا انه بالرغم من هذا فهناك شكوك تحوم حول هذه الرؤيا لعدة أسباب منها : ان امدادات الطاقة (ولعدة سنوات قادمة) ستستمر في الاعتماد على مصادر تقليدية تمثل أساسا في النفط والغاز وهي مصادر ليست متوزعة جغرافيا بشكل متساو واروبا الغربية تعتبر فقيرة نسبيا في هذين المصدرين واعتماد اوروبا الغربية على مناطق كالشرق الاوسط

اوراق توزع على الحاضرين اثناء الجلسات وهو ما استغربه جل الحضور وأثار انتقاداتهم ، ولم يخفف من ذلك كثيرا اعتذار لجنة الطاقة الفرنسية عن ذلك ووعدتها بطباعة وقائع المؤتمر وتوزيعها في اقرب وقت ممكن ! كذلك من المآخذ عليه عدم دعوة متحدثين من الدول المنتجة للنفط .

في ضوء ما تقدم شرع في أعمال المؤتمر على النحو الموضح تاليا وهو عبارة عن عرض موجز لما تم التطرق اليه من موضوعات وأثر من نقاش ، ونأمل أن يعطى صورة وافية بذلك .

الجلسة الاولى تحديات الطاقة لأوروبا

بدأت الجلسة بكلمة القاها رئيس

تضمن المؤتمر 5 جلسات فنية انعقدت في صورة حلقات نقاش القيت خلالها اوراق عمل من قبل متحدثين سدعويين من قبل لجنة الطاقة الفرنسية (بلغ عدد المتحدثين 25 متحدثا) ، كذلك تضمن المؤتمر انعقاد جلسة نقاش عامة بالإضافة الى جلسة ختامية . تناول

المؤتمر المحاور الرئيسية التالية :-

- تحديات الطاقة لاوروبا .
 - ماهى وجهات نظر المستهلكين ؟
 - ماهى وجهات نظر منتجي الطاقة ؟
 - البعد الجيواستراتيجى .
 - ماهى وجهة نظر الحكومات ؟
- وبالرغم من التنظيم الجيد لجلسات المؤتمر فإن من المآخذ عليه هو افتقاره الى الوثائق المساندة (الاوراق الملقاة) سواء ضمن كتاب شامل ، او

والاتحاد السوفيتي سابقا سيزداد بكل تأكيد كما انه وبالإضافة الى حقيقة ان هذه مناطق قد يتعرض استقرارها السياسي الى هزات عنيفة فان المستهلك الأوربي يواجه كذلك منافسة متزايدة من الاقتصاديات الصاعدة خاصة بمنطقة جنوب شرق اسيا وهي كذلك منطقة تفتقر نيبا الى هذه المصادر. وقد اكد الاتحاد الاوربي من جانبه على ان أمن الامدادات او تأمين الامدادات هو من الاهداف الاساسية التي يسعى اليها كما لا يمكن استبعاد تغير في الرأي العام كما حدث بعد كارثة تشيرنوبل، وأخيرا فإن الضغط الحالي في اتجاه زيادة أسعار النفط على المستوى العالمي أمر يجعل خبراء الطاقة يقللون من تفاؤلهم.

لهذا كله فقد شعرت لجنة الطاقة الفرنسية بان الفرصة مواتية لمناقشة قضية تأمين الامدادات ووافقها على ذلك مكتب الامانة العامة لمجلس الطاقة العالمي ، وان يتم تبادل وجهات النظر من قبل المهتمين بأوضاع الطاقة في اوربا ، وبالتالي فان هذا المؤتمر وعلى مدى يومين كاملين يوفر مجالاً مناسباً لهذا من خلال عدة جلسات تجمع المستهلكين والمنتجين والمسؤولين الحكوميين ومن لجان الطاقة الوطنية ومن غيرهم من الشركات والمؤسسات العاملة في ميدان الطاقة . بعد كلمة رئيس لجنة الطاقة الفرنسية افسح المجال بعدها للمتحدثين المدرجين ضمن هذه الجلسة حيث تناول كل منهم بدوره الموضوع المخصص له وهذه المواضيع هي :-

- وضع الطاقة العالمي - التحديات الجغرافية وسياسية لاوروبا - آفاق الطاقة لاوروبا .

وفيما يلي ملخص بأهم ماتناوله المتحدثون :-
1 - تتوقع الدراسات التي اجراها مجلس الطاقة العالمي على المدى الطويل بان

الطلب العالمي للطاقة سيتضاعف بحلول عام 2020 عن المستوى الذي كان عليه عام 1990 وستتركز معظم هذه الزيادة في الدول النامية وبخاصة في دول جنوب شرق اسيا ودول امريكا اللاتينية وستسجود 6 دول نامية (وهي الصين والهند واندونيسيا والباكستان وماليزيا والبرازيل) على 50٪ من النمو المتوقع في الطلب على الطاقة .

وبالنسبة لامدادات الطاقة ستكون هناك كميات وفيرة حتى عام 2020 (وربما حتى عام 2050) وستكون هناك عواقب وخيمة من جراء الزيادة الضخمة المتوقعة في تعداد سكان العالم فيما يتعلق بتسارع الاستهلاك لاحتياجات الوقود الاحفوري والذي سيستنزف فيه النفط والغاز الطبيعي أولاً ، وسيؤدى في مرحلة لاحقة الى اعتماد اكبر على الفحم .

واليوم فان أكثر من نصف سكان العالم محرومون من الحصول على الطاقة التجارية ومع الزيادة السكانية التي سيشهدها العالم النامي في العقود القادمة يتوقع تدهور الوضع بالنسبة لنصيب الفرد من الطاقة في الدول النامية وبالتالي فانه من المهم ايجاد السبل لتنمية متواصلة للطاقة في بلدان العالم النامي بأسلوب واقعي ومتوازن .

واليا يوجد رضا عام بالنسبة لتوافر الاحتياطيات الجيولوجية من النفط والغاز الطبيعي على المستوى العالمي ولكن ستزداد المخاوف المتعلقة بالامدادات بالنسبة للمناطق المستوردة مع ازدياد المنافسة على هذه الموارد وتوقعات انخفاضها مع امكانية ارتفاع اسعار الطاقة وظهور توترات في اسواق الطاقة .

2 - بالنسبة لاوروبا الغربية فهي تضم حوالي 9٪ من سكان العالم وتعتبر مسؤولة عن 23٪ من النشاط الاقتصادي العالمي من حيث الحجم ، ويتميز نظامها الاقتصادي بأنه نظام اقتصاد السوق ويوجد بها درجة عالية من التنسيق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

وتستهلك اوربا الغربية حوالي 18٪ من امدادات الطاقة في العالم وتعتبر منطقة مستوردة للطاقة حيث لا تمتلك الا 7٪ فقط من الاحتياطي العالمي المؤكد من الفحم و2٪ فقط من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط ، و5٪ فقط من الاحتياطي العالمي المؤكد من الغاز الطبيعي .

ويتوقع ان يزداد الطلب على الطاقة الاولية من حوالي 1462 مليون طن مكافئ نפט عام 1990 الى حوالي 1725 مليون طن مكافئ نפט بحلول عام 2020 وبالنسبة للكهرباء فيتوقع ان يصل الانتاج الى حوالي 3473 تيراوات - ساعة بحلول عام 2020 مقارنة بحوالي 2470 تيراوات - ساعة عام 1990 . وسيظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الرئيسيين لتلبية حاجيات اوربا الغربية من الطاقة في المستقبل المنظور وسيطرأ المزيد من الارتفاع على النسبة المثوية للطاقة المستوردة .

3 - ينطوي تأمين كل من الاسعار والامدادات الطاقية على اهمية كبيرة بالنسبة لاوروبا الغربية حيث تشير بعض الدراسات الى التخوف من التهديدات الناجمة عن عدم استقرار الاسعار العالمية للنفط والغاز الطبيعي . وتشكل منطقة كومونولث الدول المستقلة وشرق اوربا وكذلك منطقة البحر المتوسط اهم المناطق التي يتعين على اوربا الغربية التعامل معها وبالتالي فان عليها تعزيز سياسات التعاون مع هذه المناطق .

كذلك فانه من المهم استمرار الأمن والسلام في اوربا ولا يمكن ان يتم ذلك بدون اجراءات حاسمة لتحفيز اوربا الشرقية على النمو والاستقرار وعلى اوربا الغربية أن تلعب دورا اساسيا في ذلك بتوفير الدعم السياسي والاقتصادي لهذه المنطقة على اساس انها منطقة عبور لامدادات الطاقة من روسيا وبعض الجمهوريات المستقلة . كما يتعين على اوربا الغربية ان تدعم المسار الجديد في

روسيا من أجل تحرير الاسواق ومزيد من الانفتاح السياسى والتجارى وان تصدى لاحتفال عودة روسيا الى الوضع الذى كانت عليه إبان فترة الحرب الباردة ، وان تفكر بجديفة فى الآليات التى يمكن ان تشجع روسيا على التكامل مع اوربا ومع النظام العالمى الجديد . ولا يمكن لاوربا الغربية تجاهل منطقة البحر المتوسط وماتشكله من أهمية للأمن والسلام فى اوربا وبالتالي فان من مصلحة اوربا ان يسود الهدوء والاستقرار السياسى منطقة البحر المتوسط وقد يكون من المفيد لاوربا الغربية محاكاة امريكا فى الجهود التى قامت بها الاخيرة لتنظيم القارة الامريكية من خلال عقد الاتفاقيات والمعاهدات وغيرها وان تطبق اجراءات مشابهة مع المناطق الورداءة فيما سبق (كاتفاقيات الشراكة التى يتم الترويج لها الان) .

- على اوربا الغربية ان تبذل المزيد من الجهد لكى تكون لها وحدة سياسية تامة على المستوى العالمى وهو ما لم يتحقق حتى الان بصفة كاملة ، واوربا الغربية مازالت تحت الحماية الامريكية حتى الان فقد كانت امريكا الضامن الاساسى لأمن اوربا الغربية ابان الحرب الباردة وبالرغم من اختفاء التهديد الروسى فما زالت تحمى على اوربا اجراءات الماضى ومن المهم الان استمرار معاهدة الحلف الاطلسى (بل وتوسيعها كذلك) وهو ما يعنى ان النمو الاجتماعى والاقتصادى فى اوربا الغربية سيرتبط ارتباطا وثيقا بامريكا الان وفى المستقبل .

الجلسة الثانية وجهة نظر المستهلكين

التحدثون فى هذه الجلسة كانوا يمثلون وجهة نظر المستهلكين باروبا الغربية ابتداء من المستهلكين على مستوى البلديات الى الاتحادات والروابط النوعية ، والشركات الصناعية الكبرى وتتلخص وجهات النظر التى طرحت

للتقاش فيما يلى :-

- أهمية تنوع مصادر الطاقة المتاحة للمستهلكين وتشجيع انهاء الاحتكار بما يخدم مصلحة المستهلكين .

- زيادة الاسعار لها اثار سلبية على النمو فى الميدان الصناعى وكذلك الانتاج والتوظيف ويجب الحماية من الزيادة فى الاسعار والضرائب وغيرها .

- تحرير تجارة الطاقة من الضغوط والعمل على تأمين الامدادات .

- اتباع أفضل الاساليب فى استخدام الطاقة وترشيد استهلاكها ودعم جهود المحافظة عليها .

- تشجيع الاعتماد على مصادر الطاقة المحلية وتطوير منظومات طاقة لا تعتمد على التوريد كلما امكن ذلك كالطاقة النووية والطاقات المتجددة .

- الحد من الضرائب الحكومية على الطاقة بصفة عامة ، ومن ضريبة الكربون او ضريبة الطاقة بصفة خاصة ، حيث يمكن ان يفسد ذلك العلاقات مع الدول المصدرة للطاقة بالاضافة الى انها قد تسبب فى انعكاسات اقتصادية سلبية فى اوربا ذاتها كالتضخم وتباطؤ النمو الاقتصادى .

- بالنسبة لدعم اسعار الطاقة على المستوى المحلى يجب ان يتم ذلك فى اطار برامج اجتماعية محددة ، حيث يجب توفير حد ادنى من الطاقة للفئات ذات الدخل المحدود وضمان تزويدها بها وان تكون تكلفة هذه البرامج الاجتماعية خارج نطاق اسعار الطاقة .

الجلسة الثالثة وجهة نظر المنتجين

التحدثون فى هذه الجلسة كانوا يمثلون وجهة نظر منتجى او مزودى الطاقة على الساحة الاوربية كشرركات توليد وتوزيع الكهرباء وشركات انتاج النفط والغاز الطبيعى الجدير بالملاحظة هنا هو غياب المنتجين او المزودين من خارج اوربا الغربية باستثناء روسيا التى

شاركت بمتحدث عن شركة لانتاج وتصدير الغاز الطبيعى ويمكن تلخيص مدار فى جلسة النقاش هذه فيما يلى :-

- لا توجد مشاكل بالنسبة لوفرة مصادر النفط والغاز الطبيعى فالاحتياطيات العالمية كبيرة جدا وهى تعتبر كافية لعدة عقود قادمة . وعليه فاته من الناحية النظرية لاتواجه اوربا الغربية نقصا فى الطاقة ولكن لان المصادر المحلية لديها فى تناقص فانها تواجه وضعاً يتميز بزيادة الاعتماد على الاستيراد من الخارج وما يصاحب ذلك من مخاطر فى تأمين الامدادات (سواء الاسعار او الكميات) .

ومن هنا تأتى أهمية دعم العلاقات وتحسينها مع الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعى (روسيا والبحر المتوسط والشرق الاوسط) وتفهم اوضاع تلك الدول والعمل على دعم وتعزيز استقرارها السياسى والاقتصادى لان من مصلحة اوربا الغربية فعل ذلك ولان ما يمكن ان يحدث بهذه الدول يمس أمن واستقرار اوربا الغربية ذاته .

- أهمية مواصلة الجهود لتخفيض تكاليف انتاج النفط والغاز الطبيعى المتواجد باوربا الغربية وكذلك تخفيض كلفة توليد الكهرباء وتوزيعها والسعى الحثيث نحو المزيد من التخصص فى مجال انتاج وتزويد الطاقة الكهربائية .

- أهمية تحقيق الربط الكهربائى بين مختلف دول اوربا الغربية ومع دول اوربا الشرقية حتى تتحقق للمزودين مرونة اكبر فى الوفاء بالتزاماتهم وكذلك تحقيق وفورات اقتصادية هامة .

- أهمية رفع الحواجز بالنسبة لتجارة الطاقة وضمان حرية العبور لامدادات الطاقة خاصة عبر حدود الدول التى قد تكون مهددة بعدم الاستقرار السياسى او الاقتصادى .

- أهمية الابقاء على صناعة الفحم باوربا الغربية فى مستوى جيد وتدعيمها ومنع تدهورها وكذلك التوسع فى استخدام

الدول التي فرضت الحظر من تكراره مرة ثانية . بل يمكن القول بان خطر الحظر اصبح عكسيا (الحظر على العراق وايران وليبيا وربما نيجيريا ؟) وبالتالي فان الأمن القومي اصبح قضية معكوسة حيث ان الدول المصدرة للنفط هي التي تعاني هذه المشكلة وهي تعاني من طائلة العقوبات التي تفرض عليها من قبل الامم المتحدة وليست الدول الموردة .

- كذلك فانه لايرى خطرا من عودة "كارتل" لمصدرى النفط ، فرغم نجاح الكارتل في الماضي الا ان الظروف قد تغيرت ولن يكون بإمكان الدول المصدرة للنفط تكرار الماضي خاصة بالنسبة للاسعار فالنفط لايشكل الا 10٪ من كافة الوردات في اوربا الغربية وهذا ليس بالامر الخائق اقتصاديا كما وان سياسات الحفاظ على الطاقة والاتجاه الى تحرير التجارة في مجال الطاقة وتشجيع الاستثمارات خارج اوبك والتي ادت الى زيادة مقدارها 12.5 مليون برميل / يوم في انتاج الدول خارج اوبك قد اضعف اوبك بالاضافة الى ان الدول المنتجة اصبحت في امس الحاجة لعائدات النفط سواء للنمو الاقتصادي او للدفاع عن أمنها واستقرارها وبالتالي فالنفط سلاح موجه بين دول المنطقة وهو غير موجه للخارج !

- وبالنسبة لخطر انقطاع امدادات النفط والغاز الطبيعي فيمكن مواجهته بالتخزين في المدى القصير (المخزون الاحتياطي الاستراتيجي) وقد برهنت حرب الخليج على ان بإمكان الدول المصدرة تحمل اعباء الانقطاعات عند الضرورة كما يمكن الاعتماد على تنوع اسواق النفط في التخفيف من وطأة الانقطاعات مثل ابتكار السوق المستقبلية للنفط (Futures Market) وفي نهاية المطاف يظل الخيار العسكري مفتوحا بالرغم من ان الاتحاد الاوربي لايمتلك سياسة دفاعية موحدة وانه يعتمد على الولايات المتحدة بالنسبة لهذا الخيار وهو



متحدثين مثل الاول وجهة نظر معهد ابحاث بريطاني متخصص في العلاقات الدولية ومثل الثاني وجهة نظر وكالة الطاقة الدولية ومثل الثالث معاهدة ميثاق الطاقة الاوربي وذلك إزاء موضوع الابعاد الاستراتيجية والسياسية والجغرافية التي تهم أوروبا الغربية فيما يتعلق بامدادات الطاقة وفيما يلي اهم ما تطرق اليه المتحدثون :-

- بالنسبة للتساؤل الخاص بالأمن لمن ؟ ومن ؟ اوضح الخبير من معهد الابحاث البريطاني لشئون العلاقات الدولية بأن أوروبا الغربية بعد تعرضها للحظر النفطي عام 1973 فانها وبقيّة الدول الصناعية قد نجحت في احداث تغيير جذري في اوضاع السوق النفطية لم تتمكن بعده

الفحم وتحسين اسعاره .
- الحاجة الى الطاقة النووية في تغطية العجز المرتقب في الامدادات المحلية من النفط والغاز الطبيعي ومن ثم ضرورة العمل على تحسين صورة هذه الصناعة لدى الرأي العام حيث لاخيار أمام أوروبا سوى استمرار الاعتماد على الطاقة النووية في تلبية جزء من الطلب على الطاقة لديها وربما حتى التوسع فيها .

الجلسة الرابعة البعث الجغروسياسي او الجغرواستراتيجي (الجغرافيا السياسية او الاستراتيجية)

تحدث في حلقة النقاش هذه ثلاثة

والى الاسواق وازالة الحواجز التجارية والتحديث وتشجيع نقل الطاقة وحرية الوصول الى رؤوس الاموال والى البنية الاساسية للنقل والمواصلات بالنسبة للنقل الدولى والى التكنولوجيات على اساس تجارى .

2 - التعاون فى مجال الطاقة الذى يستلزم تنسيقا لسياسات الطاقة وحرية الحصول على البيانات المتسقة مع حقوق الملكية وأطر قانونية واضحة وتنسيق وتناسم الامال والتوجهات وتبادل المعلومات التكنولوجية والمعرفة والتدريب وتنسيق البحوث والتطوير والتصميمات .

3 - كفاءة الطاقة وحماية البيئة التى ستتضمن انشاء آليات وشروط الكفاءة فى استخدام الطاقة بما فى ذلك اساليب توجيه السوق والتشريعات وتشجيع مزيج الطاقة لحماية البيئة بتكلفة فعالة من خلال توجيه السوق لاسعار الطاقة والاجراءات السياسية الفعالة واستخدام تكنولوجيات جديدة ونظيفة ومتجددة وتحقيق امان نووى مرتفع .

هذا بطبيعة الحال يعنى ان على الدول الموقعة على الميثاق التأقلم مع روح الميثاق وتعديل قوانينها ولوائحها للوفاء بتعهداتها وهو ما يتطلب كذلك تغيير العقلية والثقافة الادراية واعادة النظر فى مفهوم السيادة الوطنية والقبول بالتنازل عن جزء من تلك السيادة لخدمة اهداف الميثاق .

الجلسة الخامسة وجهة نظر الحكومات

تحدث فى هذه الجلسة مجموعة تمثل وجهة نظر الحكومات وقد تلخصت الافكار فيما يلى :-

- التأكيد على اهمية قوى السوق وكذلك اجراءات تحرير التجارة والانفتاح الاقتصادى ولكن لا يمكن ان تترك لقوى السوق مسئولية تأمين الامدادات اذ يتعين

على الحكومات ان تقوم بدورها كاملا فى حماية المستهلكين سواء من المزودين

تحرير تجارة الطاقة من خلال ميثاق الطاقة
Energy Charter

- بالنسبة لميثاق الطاقة ذاته فقد بدأت مناقشته بصفة جديدة عام 1990 وكان التوقيع على ميثاق الطاقة عام 1991 من قبل دول اوربا الغربية ودول شرق ووسط اوربا ودول الاتحاد السوفيتى السابق ، والولايات المتحدة وكندا واليابان واستراليا .

وتؤيد المبادئ الواردة بالميثاق التعازن الذى يقوم على الاسواق المتنافسة المفتوحة وعلى الاخص :-

1 - تطوير التجارة المتناسقة مع الجات الخ من خلال : "سوق مفتوحة وتنافسية لمنتجات ، ومواد ، ومعدات وخدمات الطاقة" ، مع حرية الوصول الى الموارد

مايشكل معضلة اساسية امام الاتحاد الاوربى ! .

- من وجهة نظر الوكالة الدولية للطاقة فانه سيكون هناك تغير جوهري فى الطلب العالمى على الطاقة حسب الاقاليم وان اعتماد منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى (OECD) على الاستيراد سيزداد كذلك فان تحرير اسواق الطاقة سيكون هدفا مهما يتعين تحقيقه . ولا بد ان يتم ذلك فى اطار حماية البيئة ولعل اهم القضايا بالنسبة لتأمين امدادات الطاقة تتمثل فى تحرير تجارة الطاقة وهو ما يعنى بان تسلم الحكومات زمام الامور الى قوى السوق للتعامل مع اية ظروف قد تنشأ من دون ان يلغى دورها كراع أو جهة حامية لتلك السوق عند الضرورة ويجب تعزيز قضية



المحليين او الخارجيين .

- متابعة الجهود الخاصة بالمخزون الاحتياطي والاستراتيجي للتأكد من فعالية هذا الاجراء ونجاعته عند الضرورة .

- تشجيع جهود المحافظة على الطاقة وترشيد استهلاكها في مختلف القطاعات الاقتصادية ورفع كفاءة استخدام الطاقة .

- تشجيع التشرعات المتعلقة بحماية البيئة ومتابعة الاجراءات المتخذة في الخصوص .

- بالرغم من ان جهود البحث العلمي في مجال تكنولوجيا الطاقة التي تقوم بها مؤسسات السوق هامة جدا ولكن في بعض المجالات يتعين ان يكون للحكومات دور فيها لان السوق لا يعمل بفعالية فيها وهو ما ينطبق بشكل خاص على مجال بحوث التطوير بعيدة المدى .

الجلسة السادسة حلقة نقاش عامة

تناولت حلقة النقاش العامة المواضيع التي اثيرت خلال الجلسات الفنية في محاولة لحوصلتها وتلخيصها والخروج منها براء او توصيات موحدة وبصفة عامة فقد تم التأكيد خلال حلقة النقاش العامة على الافكار والآراء التي تم طرحها فيما يتعلق بتأمين امدادات الطاقة ودور قوى السوق ودور الحكومات واهمية التوصل الى تطبيق كامل لميثاق الطاقة على المستوى الاوربي اولا وعلى المستوى العالمي ثانيا وعلى الاخص مايلي :-

- هناك احتياطات كبيرة من مصادر الطاقة التقليدية وهناك وفرة منها وبالتالي فلا توجد من الناحية النظرية مشكلة امدادات اذا توفرت الاستثمارات والتكنولوجيا المناسبة والاسعار المناسبة وهو ما يعنى ضرورة تحرير الاسواق وتعزيز التجارة الحرة لتحقيق ذلك .

- تأمين امدادات الطاقة ليست مشكلة

اوربية بقدر ما هي مشكلة دولية بالنظر الى اعتماد مناطق الاستهلاك الرئيسية على الاستيراد من مناطق الوفرة بالنسبة لمصادر الطاقة التقليدية خاصة النفط والغاز الطبيعي وبالتالي فان معالجة هذه المشكلة يكون بالتصدي لمسبباتها بكل الوسائل الممكنة (بما في ذلك الوسائل العسكرية) ويشكل ميثاق الطاقة الاوربي بصفة خاصة وميثاق الطاقة العالمي بصفة عامة وما به من مبادئ الاطار المناسب للتعامل مع مشكلة تأمين امدادات الطاقة ويجب السعي بكل قوة لكي توقع جميع الدول هذا الميثاق وان تلتزم به . من جهة ثانية يتعين على اوربا الغربية ان تتوخى اقامة علاقات جيدة مع الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي في سبيل تأمين امدادات الطاقة وان تسعى لعقد الاتفاقيات (كاتفاقيات الشراكة من اجل السلام) مع مختلف الدول في منطقة البحر المتوسط ومناطق وسط وشرق أوروبا ودول الاتحاد السوفيتي سابقا وذلك في مختلف المجالات التجارية بما فيها الطاقة وذلك في اطار تعزيز الدور الاوربي عالميا .

- اهمية تنوع مصادر الطاقة والتوسع في استخدام الغاز الطبيعي وشبكات نقله وتوزيعه وتعزيز الربط الكهربائي بين مختلف الدول الاوربية وتحسين تقنيات استخدام الفحم والاهتمام بالطاقة النووية والطاقات المتجددة وهو ما يساعد على التخفيف من وطأة الانقضاءات بالنسبة لاي من المصادر المتاحة .

- الاستمرار في جهود المحافظة على الطاقة وترشيد استهلاكها في جميع القطاعات وفي مختلف الاستخدامات بهدف تحقيق اكر نمو اقتصادي ممكن باقل طاقة ممكنة .

- لا بد ان يشكل الاهتمام بالمحافظة على البيئة حجر الزاوية في جميع سياسات استخدام الطاقة والتقنيات المرتبطة بها .

- تشجيع البحث العلمي والتطوير لمواجهة التحديات المستقبلية ولا يجب ان تتأخر اوربا الغربية في ذلك عن بقية الكتل الاقتصادية على الساحة الدولية .

خاتمة

وبعد فالتلخيص السابق والموجز جدا لما تناوله المؤتمر في جلساته الخمسة وكذلك في حلقة النقاش العامة جلى وبين ولا يحتاج الى المزيد من الايضاح او الشرح حول مدلولاته وأبعاد مايرسى اليه فهو بطبيعة الحال يمثل توجه قوة اقتصادية وسياسية صاعدة وهي الاتحاد الاوربي في سعيها المحموم لتحقيق مصالحها ولأن تكون لها مكانة بين مختلف التكتلات العالمية وان تكون لها القدرة على المنافسة الاقتصادية والسياسية والتأثير في مجريات الامور وذلك برغم التاريخ الدموي الذي مرت به دول هذا الاتحاد في الماضي وتفشي النزاعات بينها وطغيان المشاعر القومية لديها خلال النصف الاول من القرن العشرين وما خلفه ذلك من روايب مازالت حتى اليوم تحد من حركة هذا الاتحاد وتعيق اكتماله وحدته السياسية والاقتصادية (اكثر دليل على تأثر هذه الرواسب تعثر كثير من الاجراءات اللازمة لاكتمال الاتحاد سواء اكانت تجارية او مالية او سياسية والخلافات السائدة بين الدول بشأنها والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول الاتحاد كتنفي البطالة وغيرها) .

كذلك فان المرء لا يملك الا ان يخرج بتيجة مفادها ان على الدول المنتجة والمصدرة للنفط بصفة عامة والدول العربية منها بصفة خاصة ان تعي ما يدور حولها من مخططات وان تكون هي الاخرى مستعدة للدفاع عن مصالحها بكل السبل الممكنة وحيث ان التعامل الفردي مع الاتحاد الاوربي (او مع غيره من التكتلات الاقتصادية) لن يكون له نفس التأثير كالتعامل من خلال كتلت مقابل او موقف موحد فان افضل السبل يتمثل في اتخاذ مواقف وسياسات موحدة تراعى مصالح الدول المنتجة والدول العربية المنتجة للنفط بطبيعة الحال مطالبة قبل غيرها باتباع هذا السبيل دعما لامنها واستقرارها وسيادتها وتعزيزا لمكانة الامة العربية على الساحة العالمية ■